مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٩

صِيَغُ الجُموع في العربيّة عند محمد حسين آل ياسين:
دراسة نقديّة في التّجديد والتّيسير

آلاء أحمد شهاب السويعدي (طالبة دكتوراه) (*)
قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشهيد بهشتي، طهران، إيران
Alaa1993ahmed1993@gmail.com

الأستاذ الدكتور حجت رسولي
قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشهيد بهشتي، طهران، إيران
htrasouli@gmail.com

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم خليفة الشوشتري
قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشهيد بهشتي، طهران، إيران

الكلمات المفتاحية: صيغ الجموع، جمع التّكسير، التّيسير الصّرفيّ، محمد حسين آل ياسين، النّقد المنهجيّ.

كيفية اقتباس البحث

السويعدي، آلاء أحمد شهاب ، حجت رسولي ، محمد إبراهيم خليفة الشوشتري ، صِيَغُ الجُموع في العربيّة عند محمد حسين آل ياسين: دراسة نقديّة في التّجديد والتّيسير ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٩ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Plural Patterns in Arabic in the Thought of Muḥammad Ḥusayn Āl Yāsīn: A Critical Study in Renewal and Simplification

Alaa Ahmed Shihab Al-Suwaidi
(PhD Candidate) (*)
Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Letters and Human Sciences, Shahid Beheshti University, Tehran, Iran

Prof. Hojjat Rasouli
Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Letters and Human Sciences, Shahid Beheshti University, Tehran, Iran

Prof. Muhammad Ibrahim Khalifa al-Shushtari
Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Letters and Human Sciences, Shahid Beheshti University, Tehran, Iran

Keywords : Arabic plural patterns, broken plural, morphological simplification, Muḥammad Ḥusayn Āl Yāsīn, methodological critique.

How To Cite This Article
Al-Suwaidi, Alaa Ahmed Shihab , Hojjat Rasouli , Muhammad Ibrahim Khalifa al-Shushtari , Plural Patterns in Arabic in the Thought of Muḥammad Ḥusayn Āl Yāsīn: A Critical Study in Renewal and Simplification,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2026,Volume:16,Issue 9.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This study offers a critical examination of Dr. Muḥammad Ḥusayn Āl Yāsīn's article "Ṣiyagh al-Jumūʿ fī al-Arabiyya" (Plural Patterns in Arabic Thought), published in Majallat al-Risāla al-Islāmiyya (no. ١٥٢، vol. ١٦، ١٩٨٢CE) and reprinted as the fourth study in his book Abḥāth ١٤٠٣ AH /

Rather than merely .(٨٢-٧٣Maṣādirihā (pp. -ʿArabiyya wa-fī Tārīkh al evaluates his work against the summarizing his position, the study standard he set for himself: Āl Yāsīn explicitly stated that his motive for writing was that plural patterns lay "scattered across the sources, such that the learner cannot readily access them," and his remedy was to gather hem in one place. The study's central problem is therefore: does t gathering constitute pedagogical simplification (taysīr) in any methodologically meaningful sense, or does it merely relocate the -vedispersal from the sources to the page? Employing a descripti critical comparative method, the study analyses the internal -analytical structure of his article and weighs it against Ibn Jinnī's explanatory (taʿlīl) meaning correlation, and the positions -method, Tammām Ḥassān's form Sāmarrāʾī. It -āb and Fāḍil alTaww-of Sībawayh, Ramaḍān ʿAbd al concludes that Āl Yāsīn produced a useful survey encompassing chapters plural, -of-plural —neglected by pedagogical morphology manuals but that he opened with a —plurals of loanwords, and biliteral nouns regarding the late stabilization of plural patterns bold diachronic claim which he never operationalized in the body of the work; that his acute observation, "identity of pattern does not entail identity of plural," nd that, merited a full explanatory theory yet was left undeveloped; a according to the operational definition of taysīr adopted here, what he achieved is a simplification of access and arrangement rather than a reduction of the memorization burden. The study further proposes an hich remains hypothetical and alternative model of simplification, w requires statistical verification rather than being presented as an .established result

الملخّص

يتناول هذا البحث بالدّرس النّقديّ بحثَ الدكتور محمد حسين آل ياسين الموسوم بـ«صِيَغُ الجُموع في العربيّة»، المنشور في مجلّة «الرسالة الإسلاميّة» (العدد ١٥٢، السنة ١٦، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م)، والمعاد نشرُه بحثًا رابعًا في كتابه «أبحاث في تاريخ العربيّة ومصادرها» (ص٧٣–٨٢). ولا تقف الدّراسة عند حدّ العرض والتّلخيص، بل تُخضع البحث لمساءلةٍ منهجيّةٍ تُقاس فيها منجزاتُه بمعيار الغاية الّتي أعلنها صاحبُه لنفسه: فقد صرّح آل ياسين بأنّ علّة تصنيفه أنّ صيغ الجموع «مبعثرة في المظانّ موزّعة في المصادر بحيث يصعب على المتعلّم الوقوف عليها بسهولة ويسر»، فكان علاجُه أن جمعها في موضعٍ واحد. وتنهض إشكاليّة البحث على السّؤال: هل الجمعُ في موضعٍ واحد تيسيرٌ بالمعنى المنهجيّ للكلمة، أم هو نقلٌ للشّتات من المظانّ إلى الصّفحة؟ واعتمدت الدّراسة المنهج الوصفيّ التّحليليّ النّقديّ المقارن، فحلّلت البنية الدّاخليّة

للبحث ووازنتها بمناهجَ تراثيّةٍ وحديثةٍ في التّقعيد والتّعليل والعلاقة بين المبنى والمعنى. وانتهت إلى نتائج، أبرزها: أنّ آل ياسين قدّم عملًا استقصائيًّا نافعًا استوعب أبوابًا أهملتها كتبُ الصّرف التّعليميّة كجمع الجمع وجمع الدّخيل والأسماء الثّنائيّة، وأنّه افتتح بحثَه بدعوى تاريخيّة جريئة عن تأخّر استقرار الجموع إلى ما بعد نزول القرآن، غير أنّه لم يستثمر هذه الدّعوى في متن بحثه، فبقي العرضُ وصفيًّا تعداديًّا؛ وأنّ ملحوظتَه الثّاقبة «الاتّحاد في الوزن لا يقتضي الاتّحاد في الجمع» كانت جديرةً بأن تُبنى عليها نظريّةٌ في تفسير اختلاف الجموع، فاكتفى بإيرادها عابرةً؛ وأنّ ما تحقّق له --- بحسب التّعريف الإجرائيّ الّذي اعتمدته الدّراسة للتّيسير --- هو تيسيرُ الوصول والتّنظيم دون تيسير تقليل المحفوظ. كما تقترح الدّراسة تصوّرًا بديلًا للتّيسير، وهو تصوّرٌ افتراضيٌّ يحتاج إلى تحقّقٍ إحصائيٍّ ولا يُقدَّم نتيجةً مثبتة. وتوصي الدّراسةُ بإجراء دراسةٍ إحصائيّةٍ لمدوّنةٍ لغويّةٍ ممثّلة تُحسب فيها نِسَبُ ورود أوزان جمع التّكسير ليقوم التّمييزُ بين المطّرد والنّادر على أساسٍ كمّيٍّ لا انطباعيّ، وبإفراد بابَي جمع الجمع وجمع الدّخيل بدراسةٍ مستقلّةٍ موسّعة، وبتقديم التّعليل على التّعداد في مناهج تعليم الصّرف عملًا بمنهج ابن جنّي، وبدراسة سائر استفتاءات آل ياسين الصّرفيّة دراسةً مستقلّةً لما تنطوي عليه من منهجٍ تطبيقيٍّ أنضجَ ممّا في بعض بحوثه النّظريّة.

المقدّمة

تُعَدّ مسألة الجمع في العربيّة من المسائل الّتي تتقاطع فيها ثلاثةُ مستوياتٍ من مستويات الدّرس اللّغويّ: المستوى الصّرفيّ في بنيتها، والمستوى الدّلاليّ في وظيفتها، والمستوى المعجميّ في توزّعها على المداخل. ولذلك لم تكن الجموع بابًا من أبواب الصّرف فحسب، بل كانت ميدانًا اختبر فيه اللّغويّون مناهجَهم في الوصف والتّعليل والتّقعيد منذ نشأة الدّرس اللّغويّ العربيّ.

وقد بدأت العناية بهذه المسألة مع الخليل بن أحمد الفراهيديّ في «كتاب العين»، إذ أحصى أبنية الجموع وأشار إلى اختصاص بعض الأوزان بما لا يُجمع عليه غيرُها لأسبابٍ صوتيّةٍ أو دلاليّة. ثمّ جاء سيبويه في «الكتاب» فأفرد لجموع التّكسير أبوابًا مطوّلة ردّ فيها كلّ صيغةٍ إلى وزنها، وميّز بين ما يُقاس عليه وما يُحفظ سماعًا. وتوّج ابنُ جنّي هذا المسار في «الخصائص» حين نقل النّظر من رصد الصّيغة إلى تعليلها، فسأل عن العلّة الكامنة وراء اختيار وزنٍ دون آخر، وربط ذلك بمفهوم التّصريف والتّحوّل البنيويّ.(١)

وفي العصر الحديث تجدّدت العناية بالمسألة من زوايا شتّى: فعالجها تمّام حسّان في «اللغة العربية معناها ومبناها» من زاوية العلاقة بين المبنى والمعنى، وتناولها رمضان عبد

التّواب في «فصول في فقه العربية» من زاويةٍ تاريخيّةٍ مقارنة، وركّز فاضل صالح السّامرّائيّ في «معاني الأبنية في العربية» على البعد الدّلاليّ لكلّ صيغة، وجمع إبراهيم السّامرّائيّ في «فقه اللغة المقارن» بين البعدين التّاريخيّ والوظيفيّ.(٢)

وفي هذا السّياق المتّصل يقع بحثُ الدكتور محمد حسين آل ياسين «صِيَغُ الجُموع في العربيّة»، المنشور في مجلّة «الرسالة الإسلاميّة» سنة ١٩٨٢م، والمعاد نشرُه بحثًا رابعًا في كتابه «أبحاث في تاريخ العربيّة ومصادرها». وهو بحثٌ موجزٌ في حجمه (عشر صفحات)، لكنّه بالغ الدّلالة في موقعه من مشروع صاحبه اللّغويّ؛ إذ يمثّل نموذجًا مصغَّرًا لمنهجه في التّعامل مع التّراث الصّرفيّ: استقصاءً وترتيبًا وتقريبًا للمتعلّم.

وقد اخترتُ أن تكون معالجتي لهذا البحث معالجةً نقديّةً لا عَرضيّة، وأن يكون المعيارُ الّذي أُقاس به منجزَه هو المعيار الّذي وضعه هو لنفسه في مقدّمة بحثه، لا معيارًا خارجيًّا مستوردًا. فالنّاقد المنصف لا يُحاكم عالِمًا بما لم يقصد إليه، وإنّما يسأله: هل بلغتَ ما أعلنتَ أنّك قاصدُه؟ وهذا السّؤال، على بساطة ظاهره، هو أدقّ موازين النّقد العلميّ وأعدلُها.

إشكاليّة البحث

تنهض إشكاليّة هذا البحث على مفارقةٍ منهجيّةٍ تكمن في صميم عمل آل ياسين نفسه. فقد شخّص هو الدّاء تشخيصًا صريحًا، وأعلن أنّ صيغ الجموع «مبعثرة في المظانّ موزّعة في المصادر بحيث يصعب على المتعلّم الوقوف عليها بسهولة ويسر»، ثمّ عيّن الدّواء: أن تُجمع في موضعٍ واحد ليكون البحث «جامعًا لهذا الشّتات سادًّا لثغرة».

والسّؤال الّذي يفرض نفسه هنا: هل البعثرةُ هي المشكلة حقًّا، أم أنّ المشكلة أعمقُ من ذلك؟ فلو كانت البعثرةُ وحدَها هي العلّة، لكان جمعُ الصّيغ في صفحاتٍ متتابعةٍ حلًّا كافيًا. أمّا إن كانت العلّةُ الحقيقيّةُ هي كثرةَ الصّيغ نفسِها وغيابَ مبدأٍ جامعٍ يُغني عن حفظها فردًا فردًا، فإنّ الجمع في موضعٍ واحدٍ لا يحلّ شيئًا، بل ينقل العبءَ من عناء البحث في المظانّ إلى عناء الحفظ من صفحةٍ واحدة.

ومن هنا تتحدّد المشكلة الحقيقيّة الّتي يسعى البحث إلى الكشف عنها: هل قدّم آل ياسين تيسيرًا بالمعنى المنهجيّ للكلمة — أي تقليلًا للمحفوظ وردًّا للكثرة إلى مبدأ — أم قدّم ترتيبًا حسنًا لمادّةٍ ظلّت على كثرتها؟ وهل يُعَدّ عملُه امتدادًا لمنهج ابن جنّي في التّعليل، أم تراجعًا عنه إلى الوصف الّذي سبق ابنَ جنّي؟

أسئلة البحث

١. ما البنيةُ المنهجيّةُ الّتي قام عليها بحث آل ياسين في صيغ الجموع، وما مدى انسجام هذه البنية مع الغاية التّيسيريّة الّتي أعلنها؟

٢. هل استثمر آل ياسين الدّعوى التّاريخيّة الّتي افتتح بها بحثَه — تأخّر استقرار صيغ الجموع إلى ما بعد نزول القرآن — في متن معالجته، أم بقيت دعوى معلَّقةً لا أثر لها في المنهج؟

٣. ما موقع بحث آل ياسين من مسار الدّرس الصّرفيّ، موازنةً بمنهج سيبويه في التّقعيد، ومنهج ابن جنّي في التّعليل، ومنهج المحدثين في ربط المبنى بالمعنى؟

٤. إلى أيّ حدٍّ ينسجم تنظيرُ آل ياسين في صيغ الجموع مع تطبيقه العمليّ في إجاباته عن الاستفتاءات اللّغويّة؟

فرضيّات البحث

١. يُرجَّح أن يكون بحثُ آل ياسين أقربَ إلى العمل الاستقصائيّ الجامع منه إلى العمل التّفسيريّ المؤسِّس، وأن تكون قيمتُه الغالبةُ في الاستيعاب والتّرتيب أكثرَ منها في التّعليل والتّأصيل؛ ويُختبر هذا الفرضُ على نصّه، ويُردّ إن دلّت المادّةُ على تعليلٍ منهجيٍّ مطّرد.

٢. ويُرجَّح أنّ الدّعوى التّاريخيّة الّتي افتتح بها البحث لم تُستثمَر في المتن، فبقيت فجوةٌ منهجيّةٌ بين المدخل التّاريخيّ والمعالجة الوصفيّة؛ ويُنقض هذا الفرضُ متى وُجد في المتن أثرٌ إجرائيٌّ لتلك الدّعوى.

٣. ويُحتمل أنّ آل ياسين أورد ملحوظاتٍ تحليليّةً كانت جديرةً بأن تُبنى عليها نظريّةٌ في تفسير اختلاف الجموع، غير أنّه لم يستثمرها؛ ويُختبر ذلك بتتبّع مواضع التّعليل في بحثه كلِّه.

٤. ويُحتمل أنّ تطبيقاته في «الاستفتاءات اللغوية» أوضحُ دلالةً على منهجه التّيسيريّ من تنظيره في هذا البحث، في حدود النّماذج الّتي تتّصل بباب الجموع والاشتقاق.

وهذه الفروضُ تُطرح على سبيل الاحتمال لا التّقرير، ويلتزم البحثُ باختبارها على نصّ آل ياسين نفسِه وبالنّظر في نقائضها؛ فإن دلّت المادّةُ على خلافها رُدَّت، وإن أيّدتها عُدّت نتيجةً مسنَدة.

أهمّيّة البحث

تنبع أهمّيّة هذا البحث من أمرين: أوّلهما أنّ بحث آل ياسين في صيغ الجموع لم يُفرَد بدراسةٍ نقديّةٍ مستقلّة، في حدود ما وقفت عليه الباحثة، على الرّغم من أنّه من البحوث القليلة الّتي أفردها لمسألةٍ صرفيّةٍ بعينها في مشروعه اللّغويّ العريض. وثانيهما أنّ المسألة الّتي عالجها — تيسير تعليم الجموع — ما تزال مسألةً حيّةً في مناهج تعليم العربيّة للنّاطقين بها وبغيرها، فنقدُ المحاولات السّابقة فيها ليس ترفًا أكاديميًّا بل خطوةٌ لازمةٌ لتجويد ما يأتي بعدها.

أهداف البحث

ويهدف البحث إلى: أوّلًا، تحرير موقف آل ياسين من صيغ الجموع تحريرًا دقيقًا مستندًا إلى نصّه الأصليّ لا إلى ما نُقل عنه؛ وثانيًا، تحليل البنية المنهجيّة لبحثه وكشف ما فيها من مواطن القوّة ومواضع الخلل؛ وثالثًا، موازنة منهجه بمناهج القدماء والمحدثين لتحديد موقعه من مسار الدّرس الصّرفيّ؛ ورابعًا، اختبار مدى انسجام تنظيره مع تطبيقه العمليّ في كتابه «الاستفتاءات اللغوية».

منهج البحث

اعتمدت الدّراسة المنهج الوصفيّ التّحليليّ النّقديّ المقارن؛ فوصفت بحث آل ياسين وصفًا دقيقًا مستندًا إلى نصّه الأصليّ في كتاب «أبحاث في تاريخ العربيّة ومصادرها» (ص٧٣–٨٢)، ثمّ حلّلت بنيته المنهجيّة، ثمّ وازنته بمواقف القدماء والمحدثين، ثمّ انتهت إلى تقويمٍ نقديٍّ مسنَدٍ بالحجّة والدّليل.

ولمّا كان مصطلح «التّيسير» يحتمل معانيَ متفاوتة، اعتمدت الدّراسة له تعريفًا إجرائيًّا تُقاس به أحكامُها. فالتّيسير عندها نوعان: تيسيرُ وصولٍ وتنظيمٍ، ومدارُه جمعُ المادّة وحسنُ ترتيبها وتدرّجُها وجودةُ أمثلتها وتيسيرُ الوقوف عليها، وهو نافعٌ لا يُنكَر؛ وتيسيرُ تقليلٍ للمحفوظ، ومدارُه ردُّ الكثرة إلى مبدأٍ جامعٍ يُغني عن حفظ الجزئيّات. والدّراسة لا تنفي عن آل ياسين النّوعَ الأوّل، وإنّما تسأل عن مبلغه من النّوع الثّاني؛ فمتى وردت عبارةُ «التّيسير المنهجيّ» في هذا البحث فالمرادُ بها النّوعُ الثّاني بحسب هذا الاصطلاح الإجرائيّ، لا نفيُ صفة التّيسير عن عمله مطلقًا.

ويفصل البحثُ فصلًا واضحًا بين مقامين: مقامِ وصف ما صنعه آل ياسين ومحاكمتِه بمقصده المعلَن، ومقامِ اقتراح الباحثة لتصوّرٍ بديل. فما ورد في المبحث السّادس اقتراحٌ يُعرَض للنّقاش،

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 9
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

ولا يُتّخذ معيارًا حوكم به المؤلَّفُ المدروس؛ إذ لم يكن مقصدُ آل ياسين المعلَنُ تأسيسَ نظريّةٍ تفسيريّة، وإنّما الجمعَ والتّقريبَ للمتعلّم.

حدود البحث

أمّا حدود البحث فتنحصر في بحث «صِيَغُ الجُموع في العربيّة» أصلًا، وفي كتاب «الاستفتاءات اللغوية» تطبيقًا، مع الاستعانة بما تدعو إليه الحاجةُ من مصادر التّراث الصّرفيّ ودراسات المحدثين لغرض الموازنة. ولا تتناول الدّراسة سائرَ آراء آل ياسين الصّرفيّة الواردة في مباحث أخرى كالتّضادّ والاشتقاق والإعلال والإبدال، فتلك موضوعُ دراساتٍ مستقلّة.

ومن حدود هذه الدّراسة أنّها لم تُنجز الاستقراءَ الإحصائيّ للمدوّنة اللّغويّة الّذي توصي به في خاتمتها؛ ولذلك صيغت أحكامُها في مسائل الاطّراد والنّدرة وكثرة الدّوران صياغةً احتماليّةً موقوفةً على ذلك الاستقراء، ولا تُقدَّم أحكامًا كمّيّةً مقرَّرة.

الدّراسات السّابقة

وتنتظم الدّراسات السّابقة، في حدود ما وقفت عليه الباحثة، في ثلاث فئات: دراساتٌ في تيسير النّحو والصّرف على وجه العموم، ودراساتٌ أُفرد فيها آل ياسين نفسُه بالبحث، ودراساتٌ متخصّصةٌ في جمع التّكسير. أمّا الفئة الأولى فأكثرُها يعالج تيسير النّحو معالجةً عامّةً لا تتّصل بصيغ الجموع اتّصالًا مباشرًا:

لم تكن شخصيّةُ آل ياسين اللّغويّة بمنأًى عن أقلام الباحثين، غير أنّ ما كُتب عنه ظلّ موزّعًا بين إشاراتٍ عابرةٍ وعروضٍ جزئيّةٍ لم ترقَ إلى دراسةٍ نقديّةٍ تُفرد جهودَه الصّرفيّة بالتّحليل. فقد رصد أحمد مختار عمر في دراسته «دعوات الإصلاح للنحو العربي» (١٩٦٧م) أُولى الدّعوات الحديثة إلى إصلاح النّحو[٣]، إلّا أنّ عملَه ظلّ عرضًا عامًّا لتلك الدّعوات لا يخصّ عالمًا بعينه. وقدّم يوسف محمود شاهين سنة ١٩٨٩م دراسةً مسحيّةً بعنوان «محاولات التجديد في النحو: اتجاهاته وتفسيراته ونتائجه»، تتبّع فيها محاولات المحدثين وصنّفها، غير أنّها بقيت مسحًا عامًّا لا يقف عند عالمٍ واحد.[٤]

وفي سنة ٢٠٠٨م عالج خالد عبد الكريم بسندي في بحثه «محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي: المصطلح والمنهج نقدًا ورؤية» إشكاليّة المصطلح والمنهج في حركة التّيسير[٥]، إلّا أنّ بحثَه ظلّ نظريًّا عامًّا. وفي العام نفسه رصد صادق فوزي دبّاس في بحثه «جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده» جهودَ طائفةٍ من العلماء عرضًا جماعيًّا[٦]. وأقربُ هذه الدّراسات إلى

منهج بحثنا دراسةُ تقوى محمد حجر سبيل (٢٠١١م) «تجديد النحو العربي وتيسيره: شوقي ضيف نموذجًا»، إذ أفردت عالمًا واحدًا بالدّراسة تحليلًا ونقدًا، غير أنّها وقفت عند شوقي ضيف لا آل ياسين، واقتصرت على المستوى النّحويّ دون الصّرفيّ.(٧)

ولم تقترب الدّراسات من آل ياسين نفسه إلّا حديثًا؛ ففي سنة ٢٠٢١م رسمت سامرة عدنان محمد ملامحَ منهجه في التّحقيق في بحثها «الدكتور محمد حسين آل ياسين محققًا لغويًّا»، إلّا أنّها اقتصرت على جانب التّحقيق النّصّيّ(٨). وفي العام ذاته عرض شكيب كاظم في مقاله «الدكتور محمد حسين آل ياسين وبعض توصّلاته البحثية» طائفةً من نتائجه عرضًا تعريفيًّا موجزًا(٩). ويتبيّن من هذا التّتبّع، في حدود ما وقفت عليه الباحثة، أنّ بحث آل ياسين في صيغ الجموع بقي ثغرةً لم تُسَدَّ، وهو ما يسعى هذا البحث إلى معالجته.

أمّا الفئة الثّالثة --- الدّراسات المتخصّصة في جمع التّكسير --- فقد عالج الدّرسُ الصّرفيّ الحديث الظّاهرةَ من جهة البنية والدّلالة، كما عند فاضل صالح السّامرّائيّ في «معاني الأبنية في العربية» وتمّام حسّان في «اللغة العربية معناها ومبناها»، غير أنّ هذه الدّراسات تعالج الظّاهرة في ذاتها ولا تتّصل بمنهج آل ياسين فيها. وبذلك تتحدّد الفجوةُ البحثيّةُ في غياب دراسةٍ تجمع بين الأمرين: تخصّصِ الموضوع في صيغ الجموع، وإفرادِ آل ياسين بالتّحليل النّقديّ.

هيكليّة البحث

جاء هذا البحث في تمهيدٍ وستّة مباحثَ وخاتمة؛ أمّا التّمهيد فوقف على موقع آل ياسين من المدرسة اللّغويّة العراقيّة الحديثة، وأمّا المبحث الأوّل فتناول البناء المنهجيّ لبحث «صيغ الجموع» تحليلًا ونقدًا، وعرض المبحث الثّاني البنية الدّاخليّة للبحث عرضًا تحليليًّا نقديًّا، ودرس المبحث الثّالث القياسيّة والسّماعيّة في صيغ الجموع قراءةً استنتاجيّة، وانتقل المبحث الرّابع من التّنظير إلى التّطبيق في نماذجَ من «الاستفتاءات اللغوية»، ووازن المبحث الخامس بين آل ياسين والتّراث والدّرس الحديث، وقدّم المبحث السّادس تصوّرًا مقترحًا لتيسيرٍ بديل، ثمّ جاءت الخاتمة بأبرز النّتائج، وأُتبعت بالتّوصيات، فقائمة المصادر والمراجع.

تمهيد: آل ياسين وموقعُه من المدرسة اللّغويّة العراقيّة

لا يستقيم النّظر في بحثٍ لعالِمٍ بمعزلٍ عن مساره العلميّ ومدرسته الّتي انتمى إليها. وقد كان محمد حسين آل ياسين من أبرز تلامذة المدرسة اللّغويّة العراقيّة الحديثة الّتي تمثّلت في جهود

مهدي المخزوميّ وإبراهيم السّامرّائيّ، وهي مدرسةٌ جمعت بين التّمكّن من التّراث والانفتاح على مناهج الدّرس اللّسانيّ الحديث.

نال آل ياسين شهادة الماجستير بكتابه «الأضداد في اللغة» (١٩٧٤م)، وفيه ربط ظاهرة التّضادّ بالبنية الصّرفيّة للكلمة ربطًا يكشف عن وعيٍ مبكّرٍ بأثر البنية في الدّلالة[١٠]. ثمّ نال شهادة الدكتوراه بأطروحته «الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري» (١٩٨٠م)، وهي أطروحةٌ تاريخيّةٌ في طبيعتها، تتبّع فيها نشأة الدّرس اللّغويّ وتطوّره[١١]. وقد جمع بين هذين العملين انسجامٌ منهجيٌّ واضح: وعيٌ بالبنية من جهة، ووعيٌ بالتّاريخ من جهةٍ أخرى.

وهذا الجمع بين البنيويّ والتّاريخيّ هو ما يجعل بحثَ «صيغ الجموع» موضعَ اهتمامٍ خاصّ؛ إذ كان صاحبُه مؤهَّلًا — بحكم تكوينه — لأن يقدّم في هذه المسألة معالجةً تجمع بين وصف البنية وتفسير تطوّرها التّاريخيّ. وسنرى في هذا البحث إلى أيّ مدًى تحقّق هذا التّوقّع.

ثمّ توّج آل ياسين مسيرتَه العلميّة برئاسة المجمع العلميّ العراقيّ، وهو موقعٌ أتاح له أن يتلقّى الاستفتاءات اللّغويّة من الباحثين والمهتمّين ويجيب عنها إجاباتٍ علميّةً موثّقة، جُمعت في كتابه «الاستفتاءات اللغوية». وهذا الكتاب — كما سيتبيّن في المبحث الرّابع — يمثّل حلقةَ الوصل بين التّنظير والتّطبيق في مشروعه اللّغويّ.

المبحث الأوّل: البناء المنهجيّ لبحث «صيغ الجموع» — تحليلٌ ونقد

افتتح آل ياسين بحثَه بمقدّمةٍ نظريّةٍ موجزةٍ لا تتجاوز ثلاث فقرات، غير أنّها تحمل ثلاث دعاوى كبرى تستحقّ الوقوف عندها واحدةً واحدة، لأنّها تحدّد الإطار الّذي يتحرّك فيه البحثُ كلُّه.

المطلب الأوّل: الدّعوى التّاريخيّة — تأخّر استقرار الجموع

استهلّ آل ياسين بحثَه بقولٍ لافتٍ في جرأته التّاريخيّة:

«اختصّت اللغة العربية بمادة الجمع اختصاصًا لا نجده في أخواتها الساميات، بل لا نجده في أية لغة من لغات البشر المعروفة، شأنها في ذلك شأنها في التثنية التي اختصت بها العربية دون الساميات اختصاصًا فريدًا مفصحًا عن تطور هذه اللغة وسبقها لغات المجموعة بمراحل مهمة. وإذا كانت صيغة التثنية لم تستقرّ على هذا النحو القياسي الدقيق إلا بعد الإسلام بمدة، فإنّ صيغ الجموع أيضًا لم تستقرّ استقرارًا قياسيًّا إلا بعد زمن من نزول القرآن الكريم»[١٢].

وهذه دعوى ذات شأنٍ خطير؛ لأنّها تنقل النّظر في صيغ الجموع من كونها معطًى ثابتًا موروثًا إلى كونها ظاهرةً تاريخيّةً تكوّنت واستقرّت عبر الزّمن. ولو أُخذت هذه الدّعوى مأخذَ الجدّ لترتّب

عليها منهجٌ في المعالجة يختلف اختلافًا جذريًّا عن المنهج الوصفيّ التّقليديّ؛ إذ يصير السّؤالُ عن كلّ صيغةٍ: متى ظهرت؟ وفي أيّ طبقةٍ من طبقات النّصوص؟ وهل هي من الأصل أم من المستحدَث؟

والمآخذ النّقديّة الّتي تُسجَّل هنا ثلاثة:

أوّلها: أنّ آل ياسين أطلق الدّعوى ولم يُسندها بدليل. فهو لم يذكر شاهدًا واحدًا من نصوص ما قبل الإسلام يقابله شاهدٌ ممّا بعده ليُثبت التّغيّر المزعوم، ولم يُحل إلى دراسةٍ سابقةٍ في اللّغات السّاميّة المقارنة تعضد قولَه. وهذا مأخذٌ منهجيٌّ ظاهرٌ في بحثٍ يُفترض أن يكون علميًّا محكَّمًا.

وثانيها: أنّ الدّعوى، على أهمّيّتها، بقيت معلَّقةً لا أثرَ لها في متن البحث. فبعد هذه المقدّمة التّاريخيّة ينتقل آل ياسين مباشرةً إلى سرد الأوزان سردًا وصفيًّا محضًا، من غير أن يعود إلى مسألة الاستقرار التّاريخيّ ولو مرّةً واحدة. فلا يقول لنا: هذا الوزنُ من القديم المستقرّ، وهذا من المتأخّر المستحدَث. وبذلك تنفصل المقدّمةُ عن المتن انفصالًا تامًّا، ويصير التّأريخُ زينةً في المدخل لا منهجًا في المعالجة.

وثالثها — وهو الأدقّ — أنّ هذا الانفصال يمثّل خسارةً علميّةً حقيقيّة؛ لأنّ آل ياسين كان مؤهَّلًا لسدّ هذه الثّغرة أكثرَ من غيره، فأطروحتُه للدكتوراه «الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري» عملٌ تاريخيٌّ بامتياز. فالرّجل يملك العُدّة التّاريخيّة ولم يستعملها في موضعها. وهذا يوضّح أنّ المسألة ليست قصورًا في التّكوين، بل خيارًا منهجيًّا انحاز فيه إلى الجمع والتّرتيب على حساب التّأصيل والتّفسير.

وممّا يعزّز هذا المأخذ أنّ رمضان عبد التّواب قد سلك في «فصول في فقه العربية» المسلكَ التّاريخيّ في معالجة الظّواهر الصّرفيّة، فبيّن أنّ كثيرًا ممّا يُعَدّ شاذًّا هو في الحقيقة بقايا مراحل أقدم من تطوّر اللّغة[١٣]. فالمنهج الّذي أشار إليه آل ياسين في مقدّمته كان متاحًا ومطبَّقًا في الدّرس العربيّ الحديث، ولم يكن مطلبًا متعذّرًا.

المطلب الثّاني: الإطار السّاميّ المقارن

الدّعوى الثّانية في مقدّمة البحث هي التّمييز بين نوعَي الجمع من جهة انتشارهما في اللّغات السّاميّة، إذ يقول:

«والجموع في العربية نوعان: جموع سلامة، وهي ذات الصيغ القياسية المعروفة في المذكر والمؤنث. وجموع تكسير غير مطردة في القياس إلا بما يمكن حصره منها لأنواع أبنية المفرد.

وتشترك اللغات السامية مع العربية في النوع الأول فقط... أمّا النوع الثاني فهو خاص بالعربية لا تشترك معها فيه لغة أخرى»[١٤].

ويُحسَب لآل ياسين هنا أنّه أدخل البعد المقارن السّاميّ في مسألةٍ يعالجها أكثرُ الصّرفيّين معالجةً داخليّةً محضة. فالنّظر إلى جمع التّكسير بوصفه خصيصةً عربيّةً لا تشاركها فيها أخواتُها السّاميّات يمنح الظّاهرةَ بعدًا حضاريًّا ولغويًّا أعمقَ من مجرّد كونها بابًا من أبواب الصّرف.

غير أنّ النّقد يتوجّه إلى إطلاق العبارة؛ فقولُه إنّ جمع التّكسير «لا نجده في أية لغة من لغات البشر المعروفة» دعوى واسعةٌ جدًّا تحتاج إلى استقراءٍ يتعذّر على باحثٍ فردٍ إنجازُه، وقد نازع فيها الدّرسُ اللّسانيّ المقارن الحديث الّذي يرصد ظواهرَ شبيهةً بالتّكسير الدّاخليّ في لغاتٍ غير ساميّة. والأدقّ منهجيًّا أن يُقال إنّ جمع التّكسير خصيصةٌ عربيّةٌ في نطاق المجموعة السّاميّة، ثمّ يُترك التّعميمُ العالميّ لمن يملك أدواتِ إثباته.

ويُلحَظ كذلك أنّه لم يستثمر هذه الملحوظة المقارنة في تفسير شيءٍ من مادّة بحثه؛ إذ كان بالإمكان أن يُبنى عليها سؤالٌ خصيب: لماذا احتاجت العربيّةُ إلى هذا التّنوّع الهائل في صيغ الجمع ولم تحتج إليه أخواتُها؟ فمثل هذا السّؤال يفتح بابَ التّعليل الوظيفيّ، وهو ما لم يطرقه البحث.

المطلب الثّالث: الغاية التّيسيريّة المعلَنة

أمّا الدّعوى الثّالثة — وهي مفتاح هذا البحث كلّه — فهي تصريحُ آل ياسين بعلّة تصنيفه وغايته منه:

«ونظرتُ في هذه الصيغ فوجدتها مبعثرة في المظانّ موزّعة في المصادر بحيث يصعب على المتعلّم الوقوف عليها بسهولة ويسر، وينضاف إلى ذلك أهمية هذه المادة في الدرس اللغوي والصرفي والنحوي وحاجة الباحثين إليها، ممّا حدا بي إلى تدوين هذا البحث ليكون جامعًا لهذا الشتات سادًّا لثغرة، وحاولت أن أشفع القاعدة بأمثلة تيسّر تناولها والإفادة منها»[١٥].

هذا النّصّ هو المعيار الّذي سنُقاس به منجزُ البحث في المبحث التّالي، وهو معيارٌ من عند صاحبه لا من عندنا. وفيه ثلاثةُ عناصر واضحة: تشخيصُ الدّاء (البعثرة)، وتعيينُ المستفيد (المتعلّم والباحث)، وتحديدُ العلاج (الجمع والتّمثيل).

والملحوظة النّقديّة الأولى هنا تتّصل بالتّشخيص نفسه: فهل «البعثرة» هي علّة صعوبة الجموع حقًّا؟ إنّ المتأمّل في شكوى المتعلّمين من هذا الباب يجد أنّ الصّعوبة لا تنشأ من كون الصّيغ متفرّقةً في الكتب، بل من كونها كثيرةً متشابهةً لا يحكمها مبدأ ظاهر. فالمتعلّم الّذي يواجه خمسة عشر وزنًا للاسم الثّلاثيّ وحده لا يُعينه أن تكون هذه الأوزانُ مجموعةً في صفحةٍ واحدة، ما دام مطالَبًا بحفظها جميعًا على أيّ حال.

وهذا هو موضع الخلل المنهجيّ الأوّل: أنّ التّشخيص ذاته قاصرٌ عن بلوغ العلّة الحقيقيّة، ومن ثَمّ جاء العلاجُ مناسبًا لعلّةٍ فرعيّةٍ لا للعلّة الأصليّة.

المبحث الثّاني: البنية الدّاخليّة للبحث — عرضٌ تحليليٌّ نقديّ

قسّم آل ياسين مادّةَ بحثه تقسيمًا يقوم على بنية المفرد لا على وزن الجمع، فجعل الأقسام: الاسم الثّلاثيّ، فالثّنائيّ، فالرّباعيّ، فالملحق بالرّباعيّ، فما كانت عدّته خمسة أحرف خامسُها ألف التّأنيث، ثمّ جمع الجمع، ثمّ جمع الدّخيل. وهذا التّقسيم في ذاته اختيارٌ منهجيٌّ ذكيّ؛ لأنّه ينطلق ممّا هو بين يدَي المتعلّم (المفرد) لا ممّا يبحث عنه (الجمع)، وهو أقربُ إلى منطق الاستعمال.

المطلب الأوّل: الاسم الثّلاثيّ — خمسةَ عشرَ وزنًا

خصّ آل ياسين الاسمَ الثّلاثيَّ بالنّصيب الأوفر من بحثه[١٦]، فأحصى له خمسةَ عشرَ وزنًا، هي: فَعْل، وفَعَل، وفَعِل، وفِعَل، وفَعُل، وفُعُل، وفُعَل، وفِعِل، وفِعْل، وفُعْل، وفَعْلة، وفَعَلة، وفُعْلة، وفِعْلة، وفَعِلة. وذكر لكلّ وزنٍ جموعَه في القلّة والكثرة، وشفَع ذلك بالأمثلة.

فمن ذلك قوله في الوزن الأوّل: «فَعْل (فتح الفاء وسكون العين) مثل: كلب، يُكسَّر للقلّة وللكثرة. يُكسَّر للقلّة على (أفْعُل) أكلُب، وكعب أكعب، وفرخ أفرخ، ونسر أنسُر. ويُكسَّر للكثرة على: فِعال — يقال: كلب كلاب، وكبش كباش؛ وفُعول — يقال: نسر نسور، وبطن بطون»[١٧].

ثمّ يورد ملحوظةً في غاية الدّقّة والأهمّيّة، هي في تقديري أثمنُ ما في البحث كلّه:

«وليس كلّ ما كان على فَعْل يُكسَّر على فِعال وفُعول كليهما، فبعضها على فِعال وبعضها على فُعول. فالاتحادُ في الوزن لا يقتضي الاتحادَ في الجمع»[١٨].

وهذه العبارةُ الأخيرة — «الاتّحاد في الوزن لا يقتضي الاتّحاد في الجمع» — قاعدةٌ تحليليّةٌ بالغةُ الخطر؛ لأنّها تنسف ضمنًا الأساسَ الّذي يقوم عليه البحثُ كلُّه. فإذا كان الوزنُ لا يحدّد

الجمعَ تحديدًا لازمًا، فما جدوى تصنيف الجموع بحسب أوزان المفرد؟ وما الّذي يحدّد الجمعَ إذن إن لم يكن الوزن؟

والمأخذ النّقديّ هنا مزدوج: أمّا أوّلًا، فإنّ آل ياسين أورد هذه الملحوظة عابرةً في سطرٍ واحد ثمّ مضى إلى الوزن التّالي، ولم يقف عندها ليسأل: ما العاملُ الحقيقيّ إذن؟ أهو دلاليٌّ؟ أم صوتيٌّ؟ أم لهجيٌّ؟ أم هو الاستعمالُ المحض؟ وهذا سؤالٌ لو طرقه لأنتج بحثًا تفسيريًّا لا وصفيًّا، ولكان إسهامُه في المسألة إسهامًا مؤسِّسًا.

وأمّا ثانيًا — وهو الأخطر — فإنّ هذه الملحوظة تُبطل الوعدَ التّيسيريَّ الّذي قام عليه البحث. فالمتعلّم الّذي وُعِد بأنّ جمعَ الصّيغ في موضعٍ واحدٍ سيُيسّر عليه، يُفاجَأ بأنّ معرفة الوزن لا تكفي لمعرفة الجمع، وأنّه مضطرٌّ في النّهاية إلى حفظ جمع كلّ مفردٍ على حدة. فأيُّ تيسيرٍ بقي بعد هذا؟

وقد كان ابنُ جنّي أكثرَ وفاءً لمقتضى هذه الملحوظة حين جعل «العلّة» محورَ نظره، فردّ اختلافَ صيغ الجمع إلى دقّة الأوزان وما يناسب كلَّ وزنٍ من الأبنية[١٩]. فابن جنّي لم يقف عند تسجيل الاختلاف، بل طلب علّته. وهذا فرقٌ منهجيٌّ جوهريّ بين الرّجلين، وهو يُظهر أنّ آل ياسين في هذا الموضع ظلّ أقربَ إلى الوصف والتّصنيف منه إلى التّعليل الّذي أرساه ابنُ جنّي.

المطلب الثّاني: الاسم الثّنائيّ — استدراكٌ محمود

انتقل آل ياسين بعد الثّلاثيّ إلى الأسماء الثّنائيّة[٢٠]، فقسّمها قسمين: ما لم يكن فيه هاء التّأنيث مثل: يد، ودم، وأخ، وأب؛ وما فيه هاء التّأنيث مثل: هَنة، وقُلة، وفِئة، ولُغة، وثُبة.

فبيّن أنّ «يد» تُجمع على «أيدٍ» للقلّة وعلى «أيادٍ» للكثرة، وأنّ «دم» يُكسَّر على «دِماء» و«دُميّ»، وأنّ «أخ» يُجمع على «آخاء» للقلّة وعلى «إخوان» للكثرة، وأنّ «أب» يُكسَّر على «آباء». وذكر في القسم الثّاني أنّ الأكثر أن تُجمع بالألف والتّاء، ثمّ استثنى: «وشفة لا تُجمع بالألف والتاء بل يقال: شفاه. وأَمَة كذلك، فهي تُجمع على إماء بوزن (فِعال). وشاة تُجمع على شِياه بوزن (فِعال) أيضًا، ولا تُجمع بالألف والتاء. أمّا «لغة» فتُجمع على لغات للقلّة، وللكثرة على لُغى»[٢١].

ويُحسَب لآل ياسين في هذا المطلب أنّه أفرد الأسماءَ الثّنائيّةَ ببابٍ مستقلّ، وهي أسماءٌ قليلةٌ في العدد كثيرةُ الدّوران في الاستعمال، وقد جرت عادةُ كتب الصّرف التّعليميّة أن تمرّ عليها مرورًا عابرًا أو تُهملها. وقد صرّح هو بهذا القصد في مقدّمته إذ قال: «كما عرّجتُ على هذه القلّة من

الأسماء الثّنائيّة وصيغ جموعها ليكتمل الكلام»[٢٢]. فهذا استدراكٌ محمودٌ يخدم غايتَه التّعليميّة خدمةً حقيقيّة.

غير أنّ المأخذ الّذي سُجِّل على المطلب السّابق يتكرّر هنا: فالاستثناءات الّتي أوردها (شفة، أمة، شاة) لم يُعلَّل شيءٌ منها. ولو أنّه ربطها بأصولها المحذوفة — فـ«شفة» أصلها «شفهة»، و«شاة» أصلها «شاهة» — لأفاد المتعلّمَ فائدةً مضاعفة: بيانَ القاعدة وتعليلَ الشّذوذ معًا. وهذا ممّا يقع في صميم منهج التّعليل الّذي أرساه ابنُ جنّي، وهو متاحٌ في مظانّه، فترْكُه هنا اختيارٌ لا اضطرار.

المطلب الثّالث: الاسم الرّباعيّ والملحق به

عالج آل ياسين الاسمَ الرّباعيَّ[٢٣] في ستّة أوزان: فِعال، وفُعال، وفَعيل، وفَعول، وفُعْلى، وفَعيلة. ثمّ أفرد الأسماءَ الملحقةَ بالرّباعيّ[٢٤] بخمسة أقسام.

ومن أدقّ ما ورد في هذا الموضع تنبيهُه على وهمٍ شائعٍ في تقدير وزن الجمع، إذ يقول في الأسماء الملحقة بالرّباعيّ: «وليس وزنُ صيغة الجمع هو «مَفاعل» كما يُتوهَّم أوّلَ وهلة، وإنّما هو على فَعالِل وفَعائل وفَواعل، وهي جميعًا مشبهةٌ لمفاعل وليست هي»[٢٥].

وهذا تنبيهٌ صرفيٌّ دقيقٌ يكشف عن تمكّنٍ من الصّنعة؛ إذ يميّز بين التّشابه في الصّورة والاتّحاد في الوزن، وهو تمييزٌ يغفل عنه كثيرٌ من الدّارسين. ويُلحَظ أنّه هنا يُعلّل ويُصحّح لا يَصِف فحسب، ممّا يدلّ على أنّ غياب التّعليل في سائر البحث لم يكن عجزًا عنه بل انصرافًا عنه.

ومن ذلك أيضًا قوله في الأسماء الّتي لا تُكسَّر: «من الأسماء ما لا يُكسَّر على بناءٍ من أبنية الجمع، فيُجمع بالألف والتاء، نحو: سرادق سرادقات، وحمّام حمّامات، وإيوان إيوانات. وكلّها من الدخيل في العربية، لأنّه ليس منها على بناءٍ مألوفٍ عند العرب، فليس هناك «فُعالِل» ولا «فَعال» أو «فِعال»»[٢٦]. وهذا تعليلٌ صريحٌ بنيويٌّ لظاهرةٍ صرفيّة، وهو من أنفس ما في البحث، ويؤكّد ما ذهبنا إليه من أنّ الرّجل قادرٌ على التّعليل حين يشاء.

المطلب الرّابع: جمع الجمع وجمع الدّخيل — إضافةٌ نوعيّة

ختم آل ياسين بحثه ببابين قلّما يُفردان في كتب الصّرف التّعليميّة: جمع الجمع، وجمع الدّخيل[٢٧].

فذكر في جمع الجمع خمسة أقسام: ما كان على «أفْعِلة» و«أفْعُل» كُسّر على أفاعل، نحو: أسقية أساقي، وأيدٍ أيادي؛ وما كان مفردُه على «أفعال» كُسّر على أفاعيل، نحو: أنعام أناعيم،

وأقوال أقاويل، وأجواد أجاويد؛ وما كان على «فِعال» كُسّر على فعائل أو جُمع بالألف والتاء، مثل: رجال رجالات، وجِمال جمائل وجمالات؛ وما كان على «فُعول» جُمع بالألف والتاء، نحو: بيوت بيوتات؛ وما كان على «فُعُل» بضمّتين جُمع بالألف والتاء، مثل: حُمُر حُمُرات، وطُرُق طُرُقات، وجُزُر جُزُرات.

وقال في جمع الدّخيل: «تُجمع الأسماء الدخيلة في العربية على مثال «مفاعل» ملحقًا بها هاء التأنيث، في الأكثر. مثل: صولج صوالجة، وطيلسان طيالسة، وجورب جوارية، وصيقل صياقلة، وقشعم قشاعمة، وصيرف صيارفة. وقد يُجمع الدخيل بالألف والتاء، وهذا أقلّ من الأول، وكلا الجمعين بناءٌ مألوفٌ في العربية»(٢٨).

وهذان البابان هما أوضح ما يمكن أن يُقدَّم دليلًا على أصالة عمل آل ياسين وقيمته. فأمّا جمع الجمع فبابٌ يُهمَل في كتب الصّرف التّعليميّة إهمالًا يكاد يكون تامًّا، مع أنّ ألفاظَه دائرةٌ في الاستعمال الفصيح (رجالات، بيوتات، طرقات، أقاويل). وأمّا جمع الدّخيل فبابٌ يمسّ حاجةً معاصرةً ماسّة، إذ تدخل العربيّةَ كلَّ يومٍ ألفاظٌ أعجميّةٌ يحتاج المتكلّمون إلى معرفة كيفيّة جمعها.

بل إنّ في معالجته لجمع الدّخيل بذرةَ قاعدةٍ توليديّةٍ نافعة: أنّ الأصل في الدّخيل أن يُلحق بـ«مفاعلة»، وأنّ ما خرج عن أبنية العرب المألوفة يُجمع بالألف والتّاء. وهذا مبدأٌ إجرائيٌّ يستطيع المتعلّم أن يقيس عليه، وهو من أقرب ما في البحث إلى التّيسير بمعناه الحقيقيّ.

ويُسجَّل هنا أنّ آل ياسين قدّم هذين البابين مقتضبَين في صفحةٍ واحدة، مع أنّهما أجدرُ بالتّوسّع من كثيرٍ ممّا فصّله في أوزان الثّلاثيّ. فلو أنّه عكس النّسبة — فأوجز في المشهور وأطال في المهمَل — لكان بحثُه أشدَّ إفادةً وأوضحَ إضافة.

المطلب الخامس: أزمة الشّاهد — بحثٌ في العربيّة بلا شواهدها

من أدقّ ما يُسجَّل على هذا البحث — وهو مأخذٌ لم أرَ من نبّه عليه — ندرةُ الشّاهد فيه ندرةً تكاد تكون تامّة. فالبحث يمتدّ على عشر صفحاتٍ يُحصي فيها صاحبُه عشراتِ الأوزان ومئاتِ الأمثلة، ولا يرد فيه من شواهد العربيّة إلّا شاهدٌ شعريٌّ واحدٌ يتيم، أورده عند حديثه عن وزن «فَعْلة» إذ قال: «وقد يجمعون فَعْلة على فَعَلات وهم يريدون الكثير، وقال الشاعر: لنا الجَفَنات الغُرّ يلمعن بالضّحى / وأسيافُنا يقطُرن من نجدةٍ دما»(٢٩).

وهذا البيتُ — وهو للنّابغة الذّبيانيّ في مقام المفاخرة — بيتٌ مشهورٌ في كتب النّقد والأدب، وقد أورده آل ياسين لأنّه يخدم ملحوظته الدّلاليّة في أنّ «فَعَلات» قد يُراد بها الكثيرُ لا القليل. غير أنّ إيرادَه وحيدًا في بحثٍ بهذا الحجم يثير سؤالًا منهجيًّا: أين شواهدُ العربيّة الأخرى؟ وأين النّصوصُ الّتي يُستقرَأ منها الوزنُ ويُحكَم بها على درجة شيوعه؟

والمآخذ المترتّبة على هذه النّدرة ثلاثة:

أوّلها: أنّ الأمثلة الّتي أوردها آل ياسين — على كثرتها — أمثلةٌ مجرّدةٌ من سياقها (كلب/كلاب، جمل/جمال، نسر/نسور)، وهي أمثلةٌ متداولةٌ في كتب الصّرف تتناقلها الأجيالُ من غير مراجعةٍ للنّصوص. والمثالُ المجرّد يُثبت جوازَ الصّيغة ولا يُثبت شيوعَها، بينما الشّاهدُ من نصٍّ فصيحٍ يُثبت الأمرين معًا.

وثانيها: أنّ هذه النّدرة تُضعف الأساس الّذي بُني عليه التّمييزُ بين القلّة والكثرة. فآل ياسين يقرّر مرارًا أنّ هذا الوزن «للقلّة» وذاك «للكثرة»، وهو حكمٌ دلاليٌّ يقتضي شواهدَ تُثبت أنّ العرب استعملت الصّيغةَ في هذا المعنى دون ذاك. وقد رأينا كيف تردّد هو نفسه في وزن «فِعَل» فقال: «ويبدو أنّ هذه الصّيغة تستعمل للقلّة والكثرة»[٣٠] — وهذا التّردّد نتيجةٌ طبيعيّةٌ لغياب الاستقراء النّصّيّ.

وثالثها — وهو الأدلّ — أنّ آل ياسين افتتح بحثَه بربط استقرار صيغ الجموع بنزول القرآن الكريم، ثمّ لم يستشهد بآيةٍ واحدةٍ في البحث كلّه. وهذه مفارقةٌ لافتة؛ فالقرآنُ الكريم أوثقُ نصٍّ عربيٍّ وأوسعُه انتشارًا، وفيه من صيغ الجموع ما لو استُقرئ لأغنى عن كثيرٍ من التّمثيل المجرّد. فقولُه تعالى: «وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ» يشهد لجمع «زوج» على «أزواج»، وقولُه: «فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ» يشهد لجمع «بيت» على «بيوت» الّذي مثّل به آل ياسين مجرّدًا. فالشّواهدُ متاحةٌ في أقرب مظانّها، وتركُها اختيارٌ لا اضطرار.

ولا يخفى ما في هذا من مفارقةٍ ثانية: أنّ صاحبَ البحث محقّقٌ نصّيٌّ من الطّراز الأوّل، حقّق ثلاثة كتبٍ في الأضداد، ومنهجُ التّحقيق قائمٌ على التّوثيق واستقراء النّصوص. فالرّجل الّذي جعل النّصَّ مدارَ عمله في التّحقيق أهملَ النّصَّ في التّأليف. وهذا ممّا يعزّز ما ذهبنا إليه في المبحث الأوّل من أنّ اختياره في هذا البحث كان اختيارَ الجمع السّريع لا التّأصيل المستقصي.

المبحث الثّالث: القياسيّة والسّماعيّة في صيغ الجموع — قراءةٌ استنتاجيّة

تجدر الإشارةُ ابتداءً إلى أنّ آل ياسين لم يعقد في بحثه فصلًا مستقلًّا للقياس والسّماع، ولم يصرّح بتصنيفٍ للأوزان بحسب درجة قياسيّتها. وما يرد في هذا المبحث هو قراءةٌ استنتاجيّةٌ للباحثة، تستخلص من مادّة البحث ما لم يُصرّح به صاحبُه، ولا يجوز نسبتُه إليه نسبةً مباشرة. وقد رأيتُ التّنبيه على ذلك حفظًا للأمانة العلميّة، وتمييزًا لما هو من عندي ممّا هو من عنده.

والباعث على هذه القراءة أنّ في نصّ آل ياسين إشاراتٍ متفرّقةً تنطوي على وعيٍ ضمنيٍّ بتفاوت الأوزان في درجة الاطّراد، وإن لم يُنظّمها في تصنيف. فمن ذلك قوله في المقدّمة إنّ جموع التّكسير «غير مطّردة في القياس إلّا بما يمكن حصرُه منها لأنواع أبنية المفرد»[٣١]، وهو نصٌّ يقرّ بوجود قدرٍ من الاطّراد يمكن حصرُه، ويقرّ في الوقت نفسه بأنّ ما وراءه غيرُ مطّرد.

المطلب الأوّل: درجات الاطّراد المستخلَصة من مادّة البحث

باستقراء مادّة البحث يمكن ترتيبُ الأوزان في ثلاث درجاتٍ من حيث قوّة الاطّراد:

الدّرجة الأولى — أوزانٌ يغلب اطّرادُها في مادّة البحث: وهي «أفعال» و«فِعال» و«فُعول»، إذ تتردّد في أغلب أوزان الثّلاثيّ الّتي عرضها آل ياسين. فوزن «أفعال» ورد جمعًا للقلّة في فَعَل (أجمال، أجبال) وفي فَعِل (أكتاف، أنمار) وفي فَعُل (أعجاز، أعضاد) وفي فِعْل (أحمال، أعدال) وفي فُعْل (أجناد، أبراج). وهذا التّردّد الكثيف مؤشّرٌ أوّليٌّ على قوّة اطّراده في حدود المادّة الّتي اختارها آل ياسين، لا حكمٌ على العربيّة كلِّها؛ فتكرارُ الصّيغة داخل مادّةٍ انتقاها مؤلّفٌ سابقٌ لا يمثّل بالضّرورة نسبةَ ورودها في الاستعمال، وإنّما يحتاج ذلك إلى عيّنةٍ ممثّلةٍ ومسحٍ إحصائيّ.

الدّرجة الثّانية — أوزانٌ مقيسةٌ في أبنيةٍ بعينها: وهي «مفاعيل» و«فعاليل» في الرّباعيّ الّذي رابعُه مدّ (عصافير، قناديل، تماثيل، مناقير)، و«فواعل» فيما كان على «فاعِل» و«فاعَل» (حوائط، طوابق، خواتم). فهذه أوزانٌ لا تدور في كلّ موضع، لكنّها مطّردةٌ اطّرادًا تامًّا في نطاقها المحدّد، فهي قياسيّةٌ داخل حدودها.

الدّرجة الثّالثة — صيغٌ سماعيّةٌ محضة: وهي ما لا ينضبط بقاعدة، كقول آل ياسين في وزن فِعِل: «ولم يجئ منه إلّا: إبل، وقالوا في تكسيرها آبال»[٣٢]، وكالجموع الّتي لا فرق بينها وبين مفرداتها مثل «حلفاء وطرفاء وبهمى» الّتي قال فيها: «فهذه الصّيغ تستعمل للجمع والمفرد دون أن يطرأ عليها تغيير»[٣٣].

المطلب الثّاني: القيمة التّعليميّة لهذا التّصنيف ومحدوديّتُه

لو أنّ آل ياسين صرّح بهذا التّصنيف وبناه بناءً منهجيًّا، لكان بحثُه أقربَ إلى التّيسير الحقيقيّ؛ إذ يستطيع المتعلّم حينئذٍ أن يوجّه جهدَه إلى الدّرجة الثّالثة وحدها حفظًا، ويكتفي في الأوليَين بالقياس. وهذا هو معنى التّيسير المنهجيّ: تقليل المحفوظ لا حسن ترتيبه.

وهذا المبدأ ليس مبتدَعًا، فقد أشار إليه ابنُ جنّي حين ذهب إلى أنّ السّماع لا يمنع القياسَ إذا اطّردت البنيةُ، فإذا كثر بناءٌ معيّنٌ صار مقيسًا[٣٤]. وبيّن رمضان عبد التّواب أنّ بعض ما سُمّي سماعيًّا هو في الحقيقة قياسيٌّ بالتّكرار والاستعمال المنتظم[٣٥]. وأشار فاضل السّامرّائيّ إلى أنّ الفرق بين القياسيّ والسّماعيّ في الجموع ينبغي أن يُبنى على أساسٍ وظيفيّ[٣٦].

غير أنّ الإنصاف يقتضي التّنبيه على أنّ هذا التّصنيف — على نفعه التّعليميّ — يظلّ محدودَ القيمة ما لم يُسنَد بإحصاءٍ لغويٍّ دقيق. فالقول بأنّ وزنًا «مطّرد» وآخرَ «نادر» حكمٌ كمّيٌّ في جوهره، ولا سبيل إلى تحقيقه إلّا باستقراء المدوّنة اللّغويّة وحساب نِسَب الورود. وهذا ما لم يفعله آل ياسين، ولا فعلتُه أنا في هذا البحث، فيبقى التّصنيفُ اجتهادًا استقرائيًّا مفتوحًا للمراجعة، لا حكمًا قاطعًا. وهذا ممّا يجعله بابًا لبحثٍ إحصائيٍّ مستقلٍّ أوصي به في خاتمة هذه الدّراسة.

المبحث الرّابع: من التّنظير إلى التّطبيق — نماذج من «الاستفتاءات اللغوية»

إذا كان بحثُ «صيغ الجموع» يمثّل الوجهَ النّظريّ لموقف آل ياسين من هذه المسألة، فإنّ كتابه «الاستفتاءات اللغوية» يمثّل وجهَه التّطبيقيّ. وقيمةُ هذه المقابلة أنّها تكشف عن مدى انسجام الرّجل مع نفسه: هل يعمل بما نظّر له حين تعرض له المسألةُ في واقع الاستعمال؟

المطلب الأوّل: نموذج «عنوان» — القياس على النّظائر

سُئل آل ياسين عن أيّ الجمعين أصحّ لكلمة «عنوان»: «عناوين» أم «عنوانات» (السّائل: مازن فيصل البلداوي)، فأجاب بأنّ «عنوانات» هي الصّيغة الصّحيحة الفصيحة؛ لأنّ «عُنوان» اسمٌ على زنة المصدر (فُعلان)، ومصادر هذا الوزن تُجمع جمع مؤنّثٍ سالمًا بالألف والتّاء، ولم يُجمع منها شيءٌ على التّكسير، مستشهدًا بنظائره: خُسران خُسرانات، وسُبحان سُبحانات، ورُجحان رُجحانات[٣٧].

وبيّن أنّ المعجمات القديمة لم تذكر لـ«عنوان» جمعًا؛ لأنّها بنت على القياس في جمع نظائره من المصادر. وهذا يتّسق مع تقرير ابن جنّي أنّ ما لم يُسمع له جمعٌ وكان على وزنٍ يُقاس عليه، جُمِع على ما يقتضيه قياسُه[٣٨].

والملحوظة النّقديّة هنا ذاتُ شقّين. أمّا الشّقّ المحمود فهو أنّ آل ياسين مارس في هذه الفتوى ما لم يمارسه في بحثه: فقد قاس على النّظائر، وعلّل الحكم، وردّ الفرعَ إلى أصله. فالمنهج الّذي غاب عن البحث النّظريّ حاضرٌ في التّطبيق العمليّ.

وأمّا الشّقّ الّذي يُستدرَك فهو أنّ حكمه بأنّ «عنوانات» هي «الصّحيحة الفصيحة» يقتضي ضمنًا تخطئةَ «عناوين»، وهي صيغةٌ شائعةٌ في الاستعمال المعاصر جريانًا على قياس «فَعاليل» في الرّباعيّ الّذي رابعُه مدّ. وهذا التّشدّد في التّخطئة يبدو غيرَ منسجمٍ مع الرّوح التّيسيريّة الّتي وسمت مشروعَه؛ إذ يمكن النّظر في تصويب الوجهين: الأوّل قياسًا على المصادر، والثّاني قياسًا على الرّباعيّ الّذي رابعُه مدّ. على أنّ هذا الاستدراك يظلّ استنتاجًا يحتاج إلى إسنادٍ صرفيٍّ ومعجميٍّ أوسع قبل أن يُتّخذ حكمًا لغويًّا مقابلًا، ومقصدُ الدّراسة هنا تحليلُ موقف آل ياسين لا الإفتاءُ في المسألة. ولا سيّما أنّه هو نفسه قرّر في بحثه أنّ «الاتّحاد في الوزن لا يقتضي الاتّحاد في الجمع»[٣٩]، وهي قاعدةٌ تفتح بابَ تعدّد الجموع للمفرد الواحد.

المطلب الثّاني: نموذج «المَجْمَع» — التّفريق بالاشتقاق

سُئل آل ياسين عن كيفيّة جمع كلمة «المجمع»، وعن الفرق بين «مَجْمَع» و«مُجَمَّع»، وأيّهما يُطلق على المجمع العلميّ العراقيّ (السّائل: قاسم عبيد حمزة التّميميّ، جامعة كربلاء)، ففرّق بينهما على أساس الاشتقاق الصّرفيّ: فـ«مُجَمَّع» اسمٌ على وزن (مُفَعَّل) من الفعل «جمّع»، يدلّ على ما جُمِّع وكُثِّف بفعل فاعل، ويُجمع على «مُجَمَّعات»؛ و«مَجْمَع» اسمُ مكانٍ على وزن (مَفْعَل) من الجذر «جمع»، يدلّ على موضع الاجتماع وزمانه، ويُجمع على «مَجامِع». ورجّح أنّ المقصود في تسمية «المجمع العلميّ العراقيّ» هو «المَجْمَع» اسمُ المكان، وأنّ القياس في جمعه «مَجامِع»[٤٠].

وهذا يتّسق مع بيان سيبويه أنّ اسم المكان من الثّلاثيّ يُبنى على (مَفْعَل) في الغالب[٤١]، ومع ما عالجه ابنُ جنّي في أبنية أسماء المكان والمفعول والفرق بينها[٤٢].

وممّا يُلفت النّظر في هذه الفتوى أنّها لا تقف عند حدّ الحكم اللّغويّ المجرّد، بل تمسّ تسميةَ المؤسّسة الّتي يرأسها آل ياسين نفسه. فالإفتاء اللّغويّ عنده ليس تمرينًا صرفيًّا، بل ممارسةٌ لها أثرٌ مباشرٌ في الاستعمال الرّسميّ والمؤسّسيّ للعربيّة المعاصرة. وهذا البعد المؤسّسيّ يميّز «الاستفتاءات اللغوية» عن كثيرٍ من كتب «الأخطاء الشّائعة» الّتي تكتفي بالتّصويب من غير ربطه بسياقاتٍ عمليّة.

المطلب الثّالث: المفارقة بين النّظريّ والتّطبيقيّ

يتبيّن من هذين النّموذجين --- وقد اختيرا لاتّصالهما المباشر بباب الجموع والاشتقاق، ولا يُدّعى أنّهما يمثّلان الكتابَ كلَّه --- أنّ آل ياسين فيهما يعمل بمنهجٍ أنضج ممّا عمل به في مقام التّأليف. ففي الفتوى يقيس، ويعلّل، ويردّ الفرعَ إلى أصله، ويستشهد بالنّظائر. أمّا في البحث فيصف ويعدّد ويمثّل.

وهذه المفارقة تحتاج إلى تفسير. ولعلّ تفسيرَها أنّ مقام الإفتاء يُلزِم صاحبَه بالحجّة؛ لأنّ السّائل ينتظر جوابًا مقنعًا لا قائمةً بالخيارات. أمّا مقام التّأليف الجامع فيُغري بالاستقصاء والتّعداد. وأيًّا كان التّفسير، فإنّ هذه المقابلة تُرجّح --- في حدود النّموذجين المدروسين --- أنّ غياب التّعليل في بحث «صيغ الجموع» لا يُردّ إلى قصورٍ في أدوات الرّجل، وإنّما يمكن تفسيرُه باختيارٍ منهجيٍّ اقتضاه تصوّرُه لطبيعة العمل الّذي أراده: عملًا جامعًا لا عملًا مفسِّرًا. ويظلّ هذا ترجيحًا يحتاج إلى توسيع العيّنة لتأكيده.

المبحث الخامس: الموازنة النّقديّة — آل ياسين بين التّراث والدّرس الحديث

لا يستقيم الحكمُ على عملٍ علميٍّ إلّا بوضعه في سياقه، وموازنته بما سبقه وما عاصره. وفي هذا المبحث نضع بحث آل ياسين في ميزان المقارنة على ثلاثة محاور.

المحور الأوّل: آل ياسين وسيبويه — التّقعيد مقابل التّجميع

عالج سيبويه جموعَ التّكسير في «الكتاب» معالجةً تقعيديّةً تنطلق من الأصول وتردّ إليها الفروع، فميّز بين ما يُقاس عليه وما يُحفظ سماعًا، وربط ذلك بمنظومته النّحويّة الكلّيّة (الكتاب، ج٣). فالجموعُ عنده ليست بابًا مستقلًّا، بل جزءٌ من نسقٍ صرفيٍّ نحويٍّ متكامل.

أمّا آل ياسين فقد اجتزأ الجموعَ من هذا النّسق وعالجها معالجةً مستقلّةً جامعة. وهذا الاجتزاء له وجهان: وجهٌ نافعٌ، إذ يُتيح للمتعلّم أن يجد مادّتَه مجموعةً في موضعٍ واحدٍ من غير أن يخوض في تفاصيل النّسق الأكبر؛ ووجهٌ خاسر، إذ تفقد الظّاهرةُ ارتباطَها بما يفسّرها في النّسق العامّ.

والحكم العادل هنا أنّ الرّجلين مختلفا المقصد، فلا يُلام آل ياسين على أنّه لم يفعل ما فعله سيبويه، وإنّما يُسأل: هل بلغ مقصدَه هو؟ وقد بيّنّا أنّه بلغ الجمعَ والتّرتيب، وأنّ ما تحقّق له إنّما هو تيسيرُ الوصول والتّنظيم دون تيسير تقليل المحفوظ، بحسب التّعريف الإجرائيّ المعتمد في هذه الدّراسة.

المحور الثّاني: آل ياسين وابن جنّي — الوصف مقابل التّعليل

هذا هو أخطرُ محاور الموازنة وأدلُّها على موقع آل ياسين من مسار الدّرس الصّرفيّ. فقد نقل ابنُ جنّي في «الخصائص» النّظرَ في الجموع من الرّصد إلى التّعليل، فسأل عن العلّة الكامنة وراء اختلاف الصّيغ، وردّ ذلك إلى دقّة الأوزان وما يناسب كلَّ وزنٍ من الأبنية(٤٣). وهذه نقلةٌ منهجيّةٌ كبرى في تاريخ الدّرس اللّغويّ العربيّ، إذ حوّلت الصّرفَ من علمٍ وصفيٍّ إلى علمٍ تفسيريّ.

وحين نضع بحثَ آل ياسين إلى جانب «الخصائص» نجده — من جهة المنهج لا من جهة المادّة — أقربَ إلى ما قبل ابن جنّي منه إلى ما بعده. فهو يرصد ويعدّد ويمثّل، ولا يسأل «لماذا» إلّا في مواضع نادرةٍ أشرنا إليها في المبحث الثّاني (كتنبيهه على وزن جمع الملحق بالرّباعيّ، وتعليله جمع الدّخيل بالألف والتّاء).

والدّليل على ذلك قائمٌ في النّصّ نفسه: فآل ياسين أورد ملحوظةً دالّةً — «الاتّحاد في الوزن لا يقتضي الاتّحاد في الجمع» — ثمّ لم يسأل عن سببها. فظلّ منهجُه في هذا الموضع أقربَ إلى الوصف والتّصنيف منه إلى التّعليل، مع توافر مقدّماته بين يديه.

على أنّ الإنصاف يقتضي التّنبيه على أنّ ابن جنّي كان يكتب لطبقةٍ من المتخصّصين، بينما كان آل ياسين يكتب — بتصريحه — للمتعلّم والباحث المحتاج إلى مادّةٍ مجموعة. واختلافُ الجمهور المستهدَف يبرّر بعضَ اختلاف المنهج، وإن كان لا يبرّره كلَّه؛ إذ ليس التّعليلُ ترفًا للمتخصّصين، بل هو أنفعُ ما يُقدَّم للمتعلّم، لأنّه يُغنيه عن الحفظ.

المحور الثّالث: آل ياسين والدّرس الحديث — المبنى والمعنى

ذهب تمّام حسّان في «اللغة العربية معناها ومبناها» إلى أنّ جمع التّكسير من أهمّ مظاهر الاشتقاق في العربيّة، إذ يتحوّل المفردُ إلى الجمع بتغيّر البنية لا بعلامةٍ خارجيّة(٤٤)، وذهب إلى أنّ «أفعال» هو الوزن القياسيّ وأنّ بقيّة الأوزان تتدخّل فيها الدّلالةُ والبنيةُ والسّياق(٤٥).

والفرق بين منهج تمّام حسّان ومنهج آل ياسين فرقٌ جوهريّ: فتمّام حسّان يجعل المعنى شريكًا في تحديد المبنى، فيسأل عن الوظيفة الدّلاليّة لكلّ صيغة. أمّا آل ياسين فيكتفي في الأغلب بذكر «القلّة» و«الكثرة»، وهو تمييزٌ دلاليٌّ موروثٌ لم يُضف إليه شيئًا، ولم يختبر مدى اطّراده.

وهنا يُسجَّل مأخذٌ دقيق: فآل ياسين يقول في وزن فِعَل: «ويبدو أنّ هذه الصّيغة تُستعمل للقلّة والكثرة»(٤٦). وقولُه «ويبدو» يكشف عن تردّدٍ في الحكم، وهو تردّدٌ محمودٌ من جهة الأمانة

العلميّة، لكنّه يدلّ في الوقت نفسه على أنّ ثنائيّة القلّة والكثرة ليست منضبطةً انضباطًا يُعتمد عليه. ولو أنّه توقّف عند هذا التّردّد ليختبر الثّنائيّةَ نفسَها لأفاد الدّرسَ الصّرفيّ فائدةً جليلة.

ويُضاف إلى ذلك أنّ إبراهيم السّامرّائيّ رأى أنّ تنوّع الجموع ظاهرةٌ تحتاج إلى تفسيرٍ بنيويٍّ يكشف آليّات التّوليد المعجميّ[٤٧]. فالمطلب التّفسيريّ إذن مطلبٌ حاضرٌ في الدّرس العربيّ الحديث الّذي عاصره آل ياسين، لا مطلبًا نُسقطه عليه من خارج زمنه.

المبحث السّادس: نحو تيسيرٍ بديل — تصوّرٌ مقترح

ليس من الإنصاف في النّقد أن يهدم النّاقدُ ولا يبني، ولا أن يُبيّن موضعَ الخلل ولا يشير إلى وجه الصّواب. ولمّا كان جوهرُ ما أخذناه على بحث آل ياسين أنّ ما قدّمه أقربُ إلى تيسير التّرتيب منه إلى تيسير التّقليل، فحقٌّ علينا أن نبيّن ما نراه تيسيرًا بالمعنى المنهجيّ، اقتراحًا يُعرَض للنّقاش لا حكمًا يُفرَض، ولا يُتّخذ معيارًا حوكم به المؤلَّفُ المدروس.

المطلب الأوّل: من التّعداد إلى المبدأ

التّيسير الحقيقيّ في باب الجموع لا يكون بجمع الأوزان في موضعٍ واحد، بل بتقليل ما يُطالَب المتعلّم بحفظه. وسبيلُ ذلك أن يُقدَّم للمتعلّم أوّلًا ما يمكن القياسُ عليه، ثمّ يُقصَر الحفظُ على ما خرج عن القياس.

فبدل أن يُعرَض على المتعلّم خمسةَ عشرَ وزنًا للاسم الثّلاثيّ متتابعةً بلا رابط، يمكن أن يُقال له: إنّ أكثر أوزان الثّلاثيّ تُجمع في القلّة على «أفعال» أو «أفعُل»، وفي الكثرة على «فِعال» أو «فُعول»؛ فهذه أربعةُ أوزانٍ قد تُغني عن حفظ الأكثر، ثمّ يُنبَّه على ما خرج عنها. على أنّ حصر الأصل المقيس في هذه الأوزان الأربعة تصوّرٌ افتراضيٌّ لم يُسنَد بإحصاءٍ مستقلّ، ولا يصحّ تقديمُه أساسًا للتّيسير قبل اختباره على مدوّنةٍ ممثّلة؛ وإنّما يُعرَض هنا فرضًا إجرائيًّا قابلًا للنّقض.

وهذا المسلك ليس مبتدَعًا، بل هو صميمُ منهج ابن جنّي في «الخصائص» حين جعل الأصلَ مقيسًا والفرعَ معلَّلًا. وهو أيضًا ما نبّه إليه رمضان عبد التّواب حين بيّن أنّ كثيرًا ممّا سُمّي سماعيًّا هو في الحقيقة قياسيٌّ بالتّكرار والاستعمال المنتظم[٤٨]. فالمطلوب إذن ليس ابتكارَ منهجٍ جديد، بل استثمارُ منهجٍ قائمٍ في التّراث نفسه.

المطلب الثّاني: تفعيل ملحوظة آل ياسين المهملة

رأينا في المبحث الثّاني أنّ آل ياسين أورد ملحوظةً ثاقبةً هي: «فالاتّحاد في الوزن لا يقتضي الاتّحاد في الجمع»، ثمّ لم يستثمرها. وفي تقديري أنّ هذه الملحوظة هي مفتاحُ التّيسير الحقيقيّ لو أُحسن استعمالُها.

فمقتضاها أنّ الوزنَ وحدَه لا يكفي لتحديد الجمع، وأنّ ثمّة عاملًا آخرَ يتدخّل. والبحثُ عن هذا العامل لا يستقيم على أمثلةٍ مفردةٍ تُنتقى من مادّة البحث، لأنّ ما يبدو في المثال الواحد تجانسًا دلاليًّا قد ينتقض بأمثلةٍ أخرى من الباب نفسِه؛ وإنّما سبيلُه استقراءُ مدوّنةٍ واسعةٍ تُحسب فيها النِّسَبُ وتُضبط الاستثناءات. والسّؤال الّذي يُفتح هنا، ولم يطرقه آل ياسين، هو: هل ثمّة عاملٌ دلاليٌّ أو صوتيٌّ أو استعماليٌّ يجمع ما يُجمع على وزنٍ بعينه؟ وهو سؤالٌ يُطرح للبحث ولا يُجاب عنه في هذه الدّراسة.

ومثل هذا السّؤال هو ما ألحّ عليه تمّام حسّان حين ذهب إلى أنّ الدّلالة والبنية والسّياق تتدخّل جميعًا في تحديد صيغة الجمع(٤٩). فالجوابُ عن هذا السّؤال — إن أمكن — يُحيل باب الجموع من باب حفظٍ إلى باب فهم، وذلك هو التّيسير.

المطلب الثّالث: حدود هذا الاقتراح

ولا يفوتني أن أُقرّ بأنّ هذا التّصوّر المقترح يظلّ في حدود الفرض العلميّ الّذي يحتاج إلى اختبار. فالقول بوجود تجانسٍ دلاليٍّ بين ما يُجمع على وزنٍ واحد دعوى تحتاج إلى استقراءٍ واسعٍ للمدوّنة اللّغويّة، وحسابٍ لنسب الورود، وضبطٍ للاستثناءات. وهو عملٌ يتجاوز حدود هذه الدّراسة، وأوصي به بابًا للبحث.

غير أنّ الإقرار بحدود هذا الاقتراح لا يُبطل النّقد المتقدّم، بل يوضّح مقصدَه: فالمأخذ ليس أنّ آل ياسين لم يُنجز هذا العمل، وإنّما أنّه أورد الملحوظة الدّالّة ثمّ لم يستثمرها في متن معالجته، فبقيت إشارةً عابرةً لا أساسًا تفسيريًّا.

الخاتمة والنّتائج

انتهت هذه الدّراسة، بعد القراءة النّقديّة لبحث محمد حسين آل ياسين «صِيَغُ الجُموع في العربيّة»، إلى جملةٍ من النّتائج:

أوّلًا: قدّم آل ياسين عملًا استقصائيًّا نافعًا استوعب أبوابًا تُهملها كتبُ الصّرف التّعليميّة إهمالًا يكاد يكون تامًّا، وهي: جمع الجمع، وجمع الدّخيل، وجموع الأسماء الثّنائيّة. وهذه أوضحُ ما يُحسَب له في هذا البحث، وأدلُّ ما فيه على أصالة عمله.

ثانيًا: افتتح آل ياسين بحثَه بدعوى تاريخيّةٍ جريئةٍ مفادُها أنّ صيغ الجموع لم تستقرّ استقرارًا قياسيًّا إلّا بعد زمنٍ من نزول القرآن الكريم، غير أنّه لم يُسند هذه الدّعوى بدليل، ولم يستثمرها في متن بحثه، فبقيت مقدّمةً منفصلةً عن المنهج. وهذه فجوةٌ منهجيّةٌ لافتةٌ في عمل باحثٍ نال الدكتوراه بأطروحةٍ تاريخيّةٍ في الدّرس اللّغويّ.

ثالثًا: أورد آل ياسين ملحوظةً تحليليّةً ثاقبةً هي قوله: «فالاتّحاد في الوزن لا يقتضي الاتّحاد في الجمع»، وهي جديرةٌ بأن تُبنى عليها نظريّةٌ في تفسير اختلاف الجموع، غير أنّه اكتفى بإيرادها عابرةً ولم يسأل عن علّتها. وهذا الموضع هو أدقّ مواضع النّقد في البحث كلّه؛ إذ يكشف عن أنّ المنهج ظلّ وصفيًّا تصنيفيًّا مع توافر مقدّمات التّعليل في نصّه.

رابعًا: قِيس منجزُ آل ياسين بالمعيار الّذي وضعه لنفسه — تيسير المادّة على المتعلّم — فتبيّن أنّه حقّق تيسيرَ الوصول والتّنظيم، ولم يبلغ تيسيرَ تقليل المحفوظ بحسب التّعريف الإجرائيّ المعتمد؛ إذ ظلّ المتعلّم مطالَبًا بحفظ خمسةَ عشرَ وزنًا للثّلاثيّ وحده، من غير مبدأٍ جامعٍ يُغنيه عن الحفظ. وهذه نتيجةٌ مقيَّدةٌ بذلك التّعريف، لا نفيٌ لصفة التّيسير عن عمله مطلقًا.

خامسًا: تبيّن بالموازنة أنّ منهج آل ياسين في هذا البحث أقربُ إلى الوصف الّذي سبق ابنَ جنّي منه إلى التّعليل الّذي أرساه في «الخصائص»، وأنّه لم يُفِد من منهج المحدثين في ربط المبنى بالمعنى كما عند تمّام حسّان، ولا من المنهج التّاريخيّ كما عند رمضان عبد التّواب، على الرّغم من إشارته إلى البعد التّاريخيّ في مقدّمته.

سادسًا: كشفت المقابلة بين البحث النّظريّ وتطبيقاته في «الاستفتاءات اللغوية» عن مفارقةٍ دالّة: فآل ياسين في مقام الإفتاء يقيس ويعلّل ويردّ الفرعَ إلى أصله، وفي مقام التّأليف يصف ويعدّد. وهذا يُرجّح، في حدود النّموذجين المدروسين، أنّ غياب التّعليل اختيارٌ منهجيٌّ أكثرُ منه قصورًا في الأدوات.

سابعًا: يتّسم البحثُ بندرةٍ شديدةٍ في الشّواهد، إذ لم يرد فيه من شواهد العربيّة إلّا بيتٌ شعريٌّ واحد، ولم تَرِد فيه آيةٌ قرآنيّةٌ واحدة على الرّغم من أنّ صاحبَه افتتحه بربط استقرار الجموع بنزول القرآن الكريم. على أنّ التّفريق واجبٌ بين «المثال» الّذي يوضّح القاعدة وقد أكثر منه آل ياسين، و«الشّاهد» الّذي يُثبت الاستعمال وقد ندر عنده؛ ولمّا كان مقصدُ بحثه تعليميًّا صرفيًّا جاز أن

يُكتفى فيه بالمثال. غير أنّ خلوّه من الآيات يظلّ ملحوظةً وجيهةً، لأنّه هو الّذي ربط استقرار الجموع زمنيًّا بنزول القرآن الكريم.

ثامنًا: تقترح الدّراسة --- على سبيل الفرض لا النّتيجة المحقّقة --- أن يقوم تيسيرٌ بديلٌ في هذا الباب على تقديم أربعة أوزانٍ يغلب دورانُها في مادّة البحث (أفعال، أفعُل، فِعال، فُعول) بوصفها أصلًا مقيسًا، ثمّ قصر الحفظ على ما خرج عنها؛ وعلى استثمار ملحوظة آل ياسين المهملة في البحث عن التّجانس الدّلاليّ بين ما يُجمع على وزنٍ واحد. وهذا تصوّرٌ مقترحٌ يحتاج إلى اختبارٍ إحصائيّ، لا حكمٌ مقرَّر؛ ولذلك أُدرج مضمونُه في التّوصيات بوصفه بابًا للبحث لا نتيجةً من نتائج هذه الدّراسة.

تاسعًا: يمكن استخلاصُ تصنيفٍ ثلاثيٍّ للأوزان بحسب درجة اطّرادها من مادّة البحث (مطّردٌ واسع، ومقيسٌ في نطاقٍ محدّد، وسماعيٌّ محض)، غير أنّ هذا التّصنيف استنتاجُ الباحثة لا تصريحُ آل ياسين، ويظلّ محتاجًا إلى إسنادٍ إحصائيٍّ يتجاوز حدود هذه الدّراسة؛ فهو مقترحٌ للبحث مُدرَجٌ في التّوصيات، لا نتيجةٌ محقّقة.

التّوصيات

توصي الباحثة، في ضوء ما تقدّم، بما يأتي:

١. إجراء دراسةٍ إحصائيّةٍ لمدوّنةٍ لغويّةٍ ممثِّلة، تُحسب فيها نِسَبُ ورود أوزان جمع التّكسير، ليقوم التّمييزُ بين المطّرد والنّادر على أساسٍ كمّيٍّ لا انطباعيّ.

٢. إفراد بابَي «جمع الجمع» و«جمع الدّخيل» بدراسةٍ مستقلّةٍ موسّعة، لما لهما من حاجةٍ ماسّةٍ في الاستعمال المعاصر، ولما أصابهما من إهمالٍ في كتب الصّرف التّعليميّة.

٣. إعادة النّظر في مناهج تعليم الصّرف بحيث يتقدّم التّعليلُ على التّعداد، عملًا بمنهج ابن جنّي؛ فإنّ تعليلَ القاعدة أنفعُ للمتعلّم من ترتيبها، وأدعى إلى رسوخها.

٤. دراسة سائر استفتاءات آل ياسين الصّرفيّة دراسةً مستقلّة، لما تنطوي عليه من منهجٍ تطبيقيٍّ أنضجَ ممّا في بعض بحوثه النّظريّة.

الهوامش

(١) ينظر: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزوميّ وإبراهيم السّامرّائيّ، بغداد–بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٠م؛ وسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب،

تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م؛ وابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٦م.

(٢) ينظر: حسّان، تمّام، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ط٥، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٦م؛ وعبد التوّاب، رمضان، فصول في فقه العربيّة، ط٦، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٩م؛ والسامرّائيّ، فاضل صالح، معاني الأبنية في العربيّة، عمّان: دار عمّار، ٢٠٠٧م؛ والسامرّائيّ، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

(٣) عمر، أحمد مختار، دعوات الإصلاح للنحو العربي، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٦٧م.

(٤) شاهين، يوسف محمود، محاولات التجديد في النحو: اتجاهاته وتفسيراته ونتائجه، رسالة ماجستير، إربد: جامعة اليرموك، ١٩٨٩م.

(٥) بسندي، خالد عبد الكريم، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي: المصطلح والمنهج نقدًا ورؤية، مجلة الخطاب الثقافي، جامعة الملك سعود، الرياض، العدد ٣، ٢٠٠٨م.

(٦) دبّاس، صادق فوزي، جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد ٧، العددان ١–٢، ٢٠٠٨م.

(٧) سبيل، تقوى محمد حجر، تجديد النحو العربي وتيسيره (شوقي ضيف نموذجًا)، أطروحة دكتوراه، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١١م.

(٨) محمد، سامرة عدنان، الدكتور محمد حسين آل ياسين محقّقًا لغويًّا، بحث مستلّ من رسالة «محمد حسين آل ياسين لغويًّا»، بغداد: ملاحق المدى، ٢٠٢١م.

(٩) كاظم، شكيب، محمد حسين آل ياسين وبعض توصّلاته البحثية، القدس العربي، لندن، ٢٧ تموز ٢٠٢١م.

(١٠) آل ياسين، محمد حسين، الأضداد في اللغة، بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٤م.

(١١) آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٨٠م.

(١٢) آل ياسين، محمد حسين، أبحاث في تاريخ العربيّة ومصادرها، بغداد: عالم الكتب، (د. ت)، ص٧٣.

(١٣) عبد التوّاب، فصول في فقه العربيّة، ص٢١٣.

(١٤) آل ياسين، أبحاث في تاريخ العربيّة ومصادرها، ص٧٣–٧٤.

(١٥) المصدر نفسه، ص٧٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص٧٥–٧٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص٧٥.

(١٨) المصدر نفسه، ص٧٥.

(١٩) ابن جنّي، الخصائص، ج٢، ص١٩٢.

(٢٠) آل ياسين، أبحاث في تاريخ العربيّة ومصادرها، ص٧٨–٧٩.

(٢١) المصدر نفسه، ص٧٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ص٧٤.

(٢٣) المصدر نفسه، ص٧٩–٨٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٨١.

(٢٥) المصدر نفسه، ص٨١.
(٢٦) المصدر نفسه، ص٨١.
(٢٧) المصدر نفسه، ص٨٢.
(٢٨) المصدر نفسه، ص٨٢.
(٢٩) المصدر نفسه، ص٧٧.
(٣٠) المصدر نفسه، ص٧٦.
(٣١) المصدر نفسه، ص٧٣-٧٤.
(٣٢) المصدر نفسه، ص٧٦.
(٣٣) المصدر نفسه، ص٧٨.
(٣٤) ابن جنّي، الخصائص، ج٢، ص١٩٣.
(٣٥) عبد التوّاب، فصول في فقه العربيّة، ص٢١٣.
(٣٦) السامرّائيّ، معاني الأبنية في العربيّة، ص١٤٩.
(٣٧) آل ياسين، محمد حسين، الاستفتاءات اللغويّة، بغداد: دار الكتب والوثائق، ٢٠٢٥م، ص٥٦.
(٣٨) ابن جنّي، الخصائص، ج١، ص٢١٣.
(٣٩) آل ياسين، أبحاث في تاريخ العربيّة ومصادرها، ص٧٥.
(٤٠) آل ياسين، الاستفتاءات اللغويّة، ص٧.
(٤١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص١٤٨.
(٤٢) ابن جنّي، الخصائص، ج٢، ص٢٩٣.
(٤٣) المصدر نفسه، ج٢، ص١٩٢.
(٤٤) حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص١٩٥.
(٤٥) المصدر نفسه، ص١٩٧.
(٤٦) آل ياسين، أبحاث في تاريخ العربيّة ومصادرها، ص٧٦.
(٤٧) السامرّائيّ، فقه اللغة المقارن، ص١١٧.
(٤٨) عبد التوّاب، فصول في فقه العربيّة، ص٢١٣.
(٤٩) حسّان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص١٩٧.

قائمة المصادر والمراجع العربية

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ). الخصائص. تحقيق: محمد علي النجّار. القاهرة: الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ١٩٨٦م.

آل ياسين، محمد حسين. أبحاث في تاريخ العربية ومصادرها. بغداد: عالم الكتب، (د. ت). [بحث «صيغ الجموع في العربية»، ص٧٣-٨٢، وقد نُشر أولًا في مجلة «الرسالة الإسلامية»، العدد ١٥٢، السنة ١٦، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م].

آل ياسين، محمد حسين. الاستفتاءات اللغوية. بغداد: دار الكتب والوثائق، ٢٠٢٥م.

آل ياسين، محمد حسين. الأضداد في اللغة. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٤م.
آل ياسين، محمد حسين. الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري. بيروت: مكتبة الحياة، ١٩٨٠م.
بسندي، خالد عبد الكريم. محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية). مجلة الخطاب الثقافي، جامعة الملك سعود، الرياض، العدد ٣، ٢٠٠٨م.
حسّان، تمّام. اللغة العربية معناها ومبناها. القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦م.
دبّاس، صادق فوزي. جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد ٧، العدد ١–٢، ٢٠٠٨م.
السامرائي، إبراهيم. فقه اللغة المقارن. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.
السامرائي، فاضل صالح. معاني الأبنية في العربية. عمّان: دار عمّار، ٢٠٠٧م.
سبيل، تقوى محمد حجر. تجديد النحو العربي وتيسيره (شوقي ضيف نموذجًا): دراسة تحليلية نقدية. رسالة دكتوراه. الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١١م.
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ). الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.
شاهين، يوسف محمود. محاولات التجديد في النحو: اتجاهاته وتفسيراته ونتائجه. رسالة ماجستير. إربد: جامعة اليرموك، ١٩٨٩م.
عبد التواب، رمضان. فصول في فقه العربية. القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة السادسة، ١٩٩٩م.
عمر، أحمد مختار. دعوات الإصلاح للنحو العربي. مجلة الأزهر، ١٩٦٧م.
الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ). كتاب العين. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. بغداد–بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٠م.
كاظم، شكيب. محمد حسين آل ياسين وبعض توصّلاته البحثية. القدس العربي، لندن، ٢٧ تموز/يوليو ٢٠٢١م.
محمد، سامرة عدنان. الدكتور محمد حسين آل ياسين محقّقًا لغويًا. بحث مستلّ من رسالة «محمد حسين آل ياسين لغويًا». بغداد: ملاحق المدى، ٢٠٢١م.

References (Arabic sources translated)

ʿAbd al-Tawwāb, Ramaḍān. Fuṣūl fī Fiqh al-ʿArabiyya. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 6th ed., 1999.
Āl Yāsīn, Muḥammad Ḥusayn. Abḥāth fī Tārīkh al-ʿArabiyya wa-Maṣādirihā. Baghdad: ʿĀlam al-Kutub, n.d. [The study "Ṣiyagh al-Jumūʿ fī al-ʿArabiyya", pp. 73-82, first published in Majallat al-Risāla al-Islāmiyya, no. 152, vol. 16, 1403 AH / 1982 CE].
Āl Yāsīn, Muḥammad Ḥusayn. Al-Aḍdād fī al-Lugha. Baghdad: Maṭbaʿat al-Maʿārif, 1974.
Āl Yāsīn, Muḥammad Ḥusayn. Al-Dirāsāt al-Lughawiyya ʿinda al-ʿArab ḥattā Nihāyat al-Qarn al-Thālith al-Hijrī. Beirut: Maktabat al-Ḥayāt, 1980.
Āl Yāsīn, Muḥammad Ḥusayn. Al-Istiftāʾāt al-Lughawiyya. Baghdad: Dār al-Kutub wa-al-Wathāʾiq, 2025.

Basandī, Khālid ʿAbd al-Karīm. Muḥāwalāt al-Tajdīd wa-al-Taysīr fī al-Naḥw al-ʿArabī (al-Muṣṭalaḥ wa-al-Manhaj: Naqd wa-Ruʾya). Majallat al-Khiṭāb al-Thaqāfī, King Saud University, Riyadh, no. 3, 2008.
Dabbās, Ṣādiq Fawzī. Juhūd ʿUlamāʾ al-ʿArabiyya fī Taysīr al-Naḥw wa-Tajdīdih. Majallat al-Qādisiyya fī al-Ādāb wa-al-ʿUlūm al-Tarbawiyya, vol. 7, nos. 1-2, 2008.
Al-Farāhīdī, Abū ʿAbd al-Raḥmān al-Khalīl b. Aḥmad (d. 175 AH). Kitāb al-ʿAyn. Ed. Mahdī al-Makhzūmī and Ibrāhīm al-Sāmarrāʾī. Baghdad-Beirut: Dār wa-Maktabat al-Hilāl, 1980.
Ḥassān, Tammām. Al-Lugha al-ʿArabiyya Maʿnāhā wa-Mabnāhā. Cairo: ʿĀlam al-Kutub, 5th ed., 2006.
Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān (d. 392 AH). Al-Khaṣāʾiṣ. Ed. Muḥammad ʿAlī al-Najjār. Cairo: The Egyptian General Book Organization, 1986.
Kāẓim, Shakīb. Muḥammad Ḥusayn Āl Yāsīn wa-Baʿḍ Tawaṣṣulātih al-Baḥthiyya. Al-Quds al-ʿArabī newspaper, London, 27 July 2021.
Muḥammad, Sāmira ʿAdnān. Al-Duktūr Muḥammad Ḥusayn Āl Yāsīn Muḥaqqiqan Lughawiyyan. Extracted from the thesis "Muḥammad Ḥusayn Āl Yāsīn Lughawiyyan". Baghdad: Malāḥiq al-Madā, 2021.
Sabīl, Taqwā Muḥammad Ḥajar. Tajdīd al-Naḥw al-ʿArabī wa-Taysīruh (Shawqī Ḍayf as a Model): An Analytical Critical Study. PhD dissertation. Khartoum: Sudan University of Science and Technology, 2011.
Al-Sāmarrāʾī, Fāḍil Ṣāliḥ. Maʿānī al-Abniya fī al-ʿArabiyya. Amman: Dār ʿAmmār, 2007.
Al-Sāmarrāʾī, Ibrāhīm. Fiqh al-Lugha al-Muqāran. Beirut: Dār al-ʿIlm li-l-Malāyīn, 1987.
Shāhīn, Yūsuf Maḥmūd. Muḥāwalāt al-Tajdīd fī al-Naḥw: Ittijāhātuh wa-Tafsīrātuh wa-Natāʾijuh. MA thesis. Irbid: Yarmouk University, 1989.
Sībawayh, Abū Bishr ʿAmr b. ʿUthmān b. Qanbar (d. 180 AH). Al-Kitāb. Ed. ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1988.
ʿUmar, Aḥmad Mukhtār. Daʿawāt al-Iṣlāḥ li-l-Naḥw al-ʿArabī. Majallat al-Azhar, 1967.